

هبوط بعد رواج: النمو الائتماني يتباطأ في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا

إعداد مسعود أحمد

في غمار عملية مبكرة وغير مؤكدة للتعافي الاقتصادي من الأزمة العالمية، لا تزال بلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا تشهد هبوطا حادا في نمو الائتمان المقدم إلى القطاع الخاص بلغ مقداره ٣٠ نقطة مئوية في المتوسط مقارنة بأعلى المعدلات السابقة على الأزمة. وربما يكون هذا التباطؤ قد اضطر كثيرا من القطاعات والشركات والأسر التي تعتمد على التمويل المصرفي إلى تخفيض خطط الإنفاق أو اللجوء إلى سبل تمويل بديلة شحيحة الموارد أو مرتفعة التكلفة. وعلى ذلك، يمكن أن يكون النمو الائتماني البطيء قيدا معوقا للتعافي القوي، إضافة لما يسببه من إضعاف احتمالات النمو على المدى الأطول. ومن الطبيعي أن يشعر صناعات السياسات بالقلق إزاء تلك الأوضاع.

كيف وصلنا إلى هذه الحال؟

حتى نفهم التباطؤ الراهن، يجب أن نعلم أن النمو الائتماني كان بالغ الارتفاع قبل الأزمة في بلدان الشرق الأوسط وآسيا الوسطى، ربما بدرجة غير قابلة للاستمرار في بعض الحالات. فالأدلة تشير إلى أن عدة بلدان في المنطقة (الأردن والمغرب وقطر والإمارات العربية المتحدة وربما إيران) شهدت حالة من الرواج الائتماني قبل الأزمة، أي أن الائتمان متاح لم يتجاوز اتجاهه العام التاريخي فقط وإنما ارتفع عنه بفرق كبير كافٍ أيضا. وقد أوضحت الدراسات العالمية التي تناولت حالات رواج ائتماني مماثلة أن هذه الحالات تسفر في الغالب عن عسر مالي حاد في النظم المصرفية المعنية إذا كان حجمها كبيرا بالقدر الكافي ومدتها طويلة بالقدر الكافي وكانت مصحوبة ببيادر أخرى تدل على دخول الاقتصاد الكلي في حالة من النشاط المحموم. وحتى في عدم وجود رواج ائتماني مكتمل الملامح، كثيرا ما يؤدي ارتفاع النمو الائتماني عن مستوى الاتجاه العام – على النحو المشاهد قبل الأزمة في معظم النظم المصرفية في الشرق الأوسط وآسيا الوسطى – إلى فرض ضغوط على الميزانيات العمومية في البنوك.

ما السبب في التباطؤ؟

كان السبب الرئيسي المباشر لتباطؤ النشاط الائتماني في بعض البلدان هو ظهور هذه الضغوط في الميزانيات العمومية على وجه التحديد، والتي سجلت زيادة مطردة خلال التوسع الائتماني وتفاقت من جراء هبوط النشاط الاقتصادي. فقد تراجعت ربحية البنوك، وتضاعفت القروض المتعثرة، وأعقبت ذلك خسائر رأسمالية في كثير من الحالات، وكلها تسبب في إضعاف قدرة البنوك على مواصلة الإقراض بالوتيرة السابقة.

وكان فقدان التمويل المصرفي سببا آخر لتلك التطورات. فقد شهد معظم البلدان تراجعا ملحوظا في نمو الودائع وكذلك في قدرة البنوك على الوصول إلى التمويل من الأسواق الدولية، مما خفض الأموال المتاحة للإقراض إلى حد كبير.

غير أن كثيرا من البلدان وازن هذا النقص التمويلي بدرجة ما عن طريق السياسات المضادة لاتجاه الدورة الاقتصادية، مما مكن حكوماتها وبنوكها المركزية من ضخ السيولة أو رأس المال أو حتى الودائع في البنوك.

وثمة سبب ثالث للتباطؤ ينتمي أيضا لجانب العرض، وهو إعراض البنوك الملاحظ عن تقديم القروض، ربما في محاولة لزيادة تجنب المخاطر في مواجهة بيئة اقتصادية كلية وتنظيمية يسودها عدم اليقين. وإضافة إلى ذلك، هناك رأي يقول بأن ثقافة الائتمان في بلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ربما تكون في طور التحول عن ممارسات الإقراض القائم على السمعة ونحو منهج أكثر اعتمادا على المنافسة الحرة، نتيجة المصاعب المالية الداخلية التي نجمت عن فشل شركتين عملاقين عائلتين في المملكة العربية السعودية وشركات استثمار في الكويت، إلى جانب أزمة مجموعة "دبي العالمية".

أما السبب الرابع لتباطؤ النشاط الائتماني فهو الهبوط الملحوظ في الطلب على الائتمان، وهو أيضا نتاج هبوط النشاط الاقتصادي وارتفاع درجة عدم اليقين. ويُرجَّح أن المقترضين أصبحوا أكثر تجنبًا للمخاطر بسبب الاختبار الذي تتعرض له افتراضات طالما عولوا على صحتها بشأن استمرارية بعض المشروعات والقطاعات – وخير شاهد على ذلك سوق دبي العقاري والتصحيح الحاد الذي حدث فيه على مدار العامين الماضيين.

كيف يمكن أن تساعد السياسة؟

يجدر في هذا المقام إصدار إشارة تحذير مبدئية. فحالات الرواج الائتماني غالبا ما تنتج عنها مرحلة تباطؤ مطولة في النشاط الائتماني تمتد إلى عدة سنوات في كثير من الأحوال. وعلى ذلك، فمن غير المنطقي أن نتوقع لهذا النشاط تعافيا سريعا، بغض النظر عن إجراءات السياسة المتخذة.

ومع ذلك، توجد عدة مجالات يمكن للسياسة أن تقوم بدور مؤثر فيها لتشجيع النمو الائتماني ومن ثم تقصير مرحلة التباطؤ الراهنة. أولا، في النظم المصرفية التي وصلت الضغوط المالية فيها إلى أعلى المستويات، ينبغي القيام بتحريك عاجل لتتقية الميزانيات العمومية – عن طريق إثبات خسائر القروض وضخ رؤوس أموال إضافية إذا دعت الحاجة – باعتبار ذلك شرطا أساسيا لاستئناف أعمال الإقراض.

ثانيا، ينبغي مواصلة الدعم التمويلي والرأسمالي – الذي يحقق أثرا فعالا في تعويض جانب من خسائر الإقراض المصرفي – شريطة عدم التأثير على أهداف أخرى كالحيلولة دون عودة التضخم.

ثالثا، ينبغي تعزيز الشفافية والتواصل بشأن السياسة النقدية والتنظيمية للحد من تجنب المخاطر الذي ربما يكون سببا في تأخر نمو الائتمان. كذلك ينبغي أن تشجع السياسة مزيدا من الحوكمة المؤسسية الرشيدة إذا كانت البنوك تسعى للتحول في أداء عملها إلى نموذج أقل اعتمادا على العلاقات الشخصية.

وأخيراً، ينبغي بذل جهود على المدى الأطول للحد من اعتماد الاقتصاد على التمويل المصرفي بإقامة أسواق للسندات المحلية، مما يتيح بدائل ممكنة للائتمان المصرفي.

فهل استفد صناعات السياسات كل السبل لإنعاش الائتمان؟ وهل هناك أهداف أخرى للسياسة يمكن أن تتعارض مع هدف تشجيع النمو الائتماني؟

مسعود أحمد هو مدير إدارة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى في صندوق النقد الدولي.